



لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول



د.طلال أبوغزالة abughazaleh@tag.global

نداء للأمة العربية: الانتقال إلى التنمية الضرورية

لعل الدرس الأهم الذي نتعلمه من هذه الفوضى العالمية هو أنه ليس من الحكمة في عالمنا الحاضر، الذي لا نظام فيه، الاستمرار في الحديث عن التنمية المستدامة، إذ يقتضي الواجب الوطني أن يتحول كل صاحب قرار إلى أهداف التنمية الوطنية الضرورية.

أقول هذا من منطلق المعرفة بحكم مشاركتي في صياغة أهداف الألفية حيث كنت حينئذ رئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات (UN ICT TF)، والتي كان من المفروض أن تتحقق عام 2015، وبعدها شاركت في عام 2015 في صياغة معايير التنمية المستدامة التي تهدف إلى أن يحققها العالم عام 2030، وذلك بصفتي في ذلك الوقت رئيس ائتلاف الأمم المتحدة لتقنية المعلومات للتنمية (UNGAID).

ولما أصبح واضحاً وعدم تحقيق أهداف الألفية عام 2015 وكذلك استحالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة عام 2030، لم يعد مقبولاً أن نغلق عيوننا ونغفل آذاننا عن هذا الفشل العالمي الذريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسبب واحد، وهو انهيار النظام العالمي والذي جعلنا نعيش في عالم لا نظام فيه.

وبالتالي وإلى أن ينشأ نظام عالمي جديد وقيادة عالمية تفرض معاييرها، علينا ان ندرک انه قد حان الوقت لأن نتحول إلى أهداف التنمية الوطنية الضرورية والتي تتحقق بالكفاءة الذاتية في الغذاء والدواء والتقنية.

هذا التغيير والانتقال يفرضه العقل والضمير والمسؤولية والواجب لأنه الطريق الوحيد لتحقيق المصلحة الوطنية في كل بلد في العالم وعلى قدم المساواة. ولست هنا بحاجة لأن أشير، بصفتي أنني قد شاركت أيضاً ومن على مجلس خبراء المنظمة العالمية للتجارة في صياغة مفهوم «سلاسل التوريد» (Supply Chain) والتي أصبحت هيباء منشوراً بسبب العقوبات الأحادية التي تفرضها الدول على انتقال المنتجات والخدمات بين الدول، مغلبة بذلك هذه السياسة التي كانت تشكل بالنسبة لنا (واقصد التوريد)، أداة أساسية للتنمية المستدامة حيث أصبح التوريد محكوماً بإجراءات وقرارات أحادية من بعض الدول.

وأود هنا أن أقول أيضاً إن من واجبي أن ادعو إلى نسيان ميادئ السوق التي توصي بأن نستورد ما هو سعره أقل تكلفة بدلاً من إنتاجه محلياً، وأن أقول إن هذا المعيار الذي تنادي المنظمات الدولية وخبراء الاقتصاد العالمي به أصبح من الماضي. والمعيار الأجدى والأفضل لكل دولة هو معيار الكفاءة الذاتي، ليس فقط لمواجاة عقوبات الحصار بل أيضاً لتجنب عقوبات انقطاع سلاسل الإمداد، إن كل دولة في الدنيا مهما كانت إمكاناتها أو مواردها قادرة على أن تنتج الحد الأدنى المطلوب لتحقيق الأمن الذاتي في الغذاء الأساسي والأدوية الأساسية والتقنيات الأساسية ضماناً لاستقلاليتها عن ظلم هذا العالم الذي يحكمه معيار جائر وهو أن «القوة هي الحقيقة» بدلاً من معيار «أن الحقيقة هي القوة».

صراحة



عادل نايف المزعّل Adel.almezal@gmail.com

ظاهرة شراء الأصوات

ها نحن نخطو فسي اتجاه الانتخابات المقبلة لمجلس الأمة، وتطفو على السطح كثير من الظواهر السلبية تواكب حملات بعض المرشحين لهذه الانتخابات، وتشوه هذا العرس الديمقراطي، فلا شك أن من حق كل مرشح يريده ترشيح نفسه للمجلس أن يقوم بإعلان برنامجه الانتخابي، وأن يغفل تطلعاته وأحلامه إن حالفه الحظ وحقق النجاح ودخل المجلس المقبل، فالطريق إلى المجلس ليس مفروشا بالورد، فهذه الحقيقة ينبغي ألا تغيب عن ذهن كل مرشح، لأن الكويتيين أدركوا الكثير، ولم يعد أخافيا عليهم المرشح الصالح من الطالع، ولم يعد خافيا كذلك ممارسات بعض النواب في المجلس السابق والمجالس السابقة، وما قدموه للكويت وما أقترفوه أيضاً في حقها.

لكن هناك ظاهرة، وما أحسبها جديدة، بدأت تظهر واضحة للعيان وهي توظيف المال لتحقيق الأهداف في الوصول إلى قمة البرلمان، وهي شراء الأصوات والذم، فسمعتنا وسمع الكثيرين عن عروض آلاف الدنانير على المواطنين ليحملوا معهم في حملاتهم الانتخابية ويكونوا مفاتيح انتخابية لهم تجلب أصواتاً تشتري لتصوت لصالح المرشح مقابل مبلغ من المال. ولا شك أن شراء الأصوات تخريب متعمد للكويت وخيانة عظمى لوطننا، لأن من باع صوته وضميره غير أمين على بيته وأولاده وشرفه، ومن عرض المال واشترى غير أمين أيضاً على مصالح البلاد والعباد، فالأمانة كل لا يتجزأ، فانت أيها المرشح عندما تعرض المال لشراء الأصوات تدرک تماماً أنك غير أهل لأن تصبح نائباً يمثل القاعدة العريضة التي انتخبك أو التي اشتريت أصواتها، ستدخل إلى المجلس إن قدر لك النجاح، بهذه الطريقة الدنيئة، وأنت تشعر بشرح ووخز في ضميرك، إن كان لك ضمير، ثم ستسعى جاهداً لتعويض ما أنفقت على حملتك الانتخابية بشئى الصور.

إن لن نتجرّد من الأهواء وأنت تناقش وتشرع القوانين وسيغلب الهوى والمنفعة، وستكون كل قراراتك ومناقشاتك بصيغة المنفعة والتربح، ولن تستطيع أن ترفع عينيك على وزير أو تبدي رأياً أو اعتراضاً، لأن وصولك إلى المجلس عن طريق التمثيل واستغلال المال في شراء أصوات من ذم من لا ضمير لهم.

وأنت أيها الناخب، عندما تسمح لنفسك بأن تمد يدك لتتناول ثمناً لسمومك، فإنك تلغي وجودك وكيانك وكيان أسرک، وتفسد من حيث تدري أو لا تدري في تدمير الكويت وديموقراطيتها والقضاء على آمال أولادي وأولادك في مجلس يشرع ويناقش ويعترض ويستجوب هدفه مصلحة الكويت أولاً وأخيراً.

إن المال الذي قبضته أنت ومثالك لن يتحقق من ورائه ذلك، بل سنجد مجلساً فيه أعضاء مؤتمرون مصفقون مهللون لا يرون إلا ما تراه الحكومة، ومثل هذا المجلس لن تجد من ورائه قرار يري مصلحة الناس، لأن لغشاشين قد يخدعون الناس مرة، لكن سرعان ما يكتشفهم شعبنا الكويتي، وشعب الكويت منتهى وراوع تماماً أن المرشح الذي يشتري الضمائر اليوم سيبيعها غداً وبأبخس الأثمان لأول ومشتري.

فالكويت أمانة، وصوتك أمانة لا تفرط فيه، فمن سقط في مستنقع التجارة بالأصوات سهل عليه بيع ما هو أتمن، قال رسول الله (لعن الله الراشي والمرتشي والرائش)، اللهم احفظ بلدي الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه اللهم آمين.

شهد اليوم الأول للترشح لانتخابات سبتمبر 2022 توافداً كبيراً من المرشحين، اتسم بالوزن السياسي الثقيل من المرشحين وعلى رأسهم رئيس مجلس الأمة الأسبق الأخضرم أحمد السعدون وعدد من النواب القدامى ومن عدة مجالس متعاقبة، والله يوفق الجميع. الرئيس الأسبق أطلق تصريحاً واضحاً لا يقبل اللبس والتشكيك، عندما قال «ما بعد الخطاب الأميري الأخير شيء يقال» في تعليقه على قراره الترشح بانتهاه مقاطعة انتخابات «الصوت الواحد».

بالطبع هذا التصريح له مغزى سياسي كبير ودعوة مفتوحة بعودة كل نواب المقاطعة إلى الساحة والمنافسة على خدمة الكويت والديموقراطية الحقّة بـ «لا مقاطعة للصوت الواحد بعد اليوم»، ومن هنا نقول إن الترشح لانتخابات

مساحة للوقت



طارق إدريس

الترشح.. «بحري»!

سبتمبر 2022 صار «بحري» بمعنى أن التنافس على المقاعد الخمسين وفي ظل انتخابات «البطاقة المدنية» برفقة الجنسية سيكون تنافساً وصراعاً على الصوت والتزاحم على الصناديق الانتخابية والتنافس حقيقة «بحري» من المرشحين لإعلان خوض الانتخابات والتسجيل لها

محلک سر



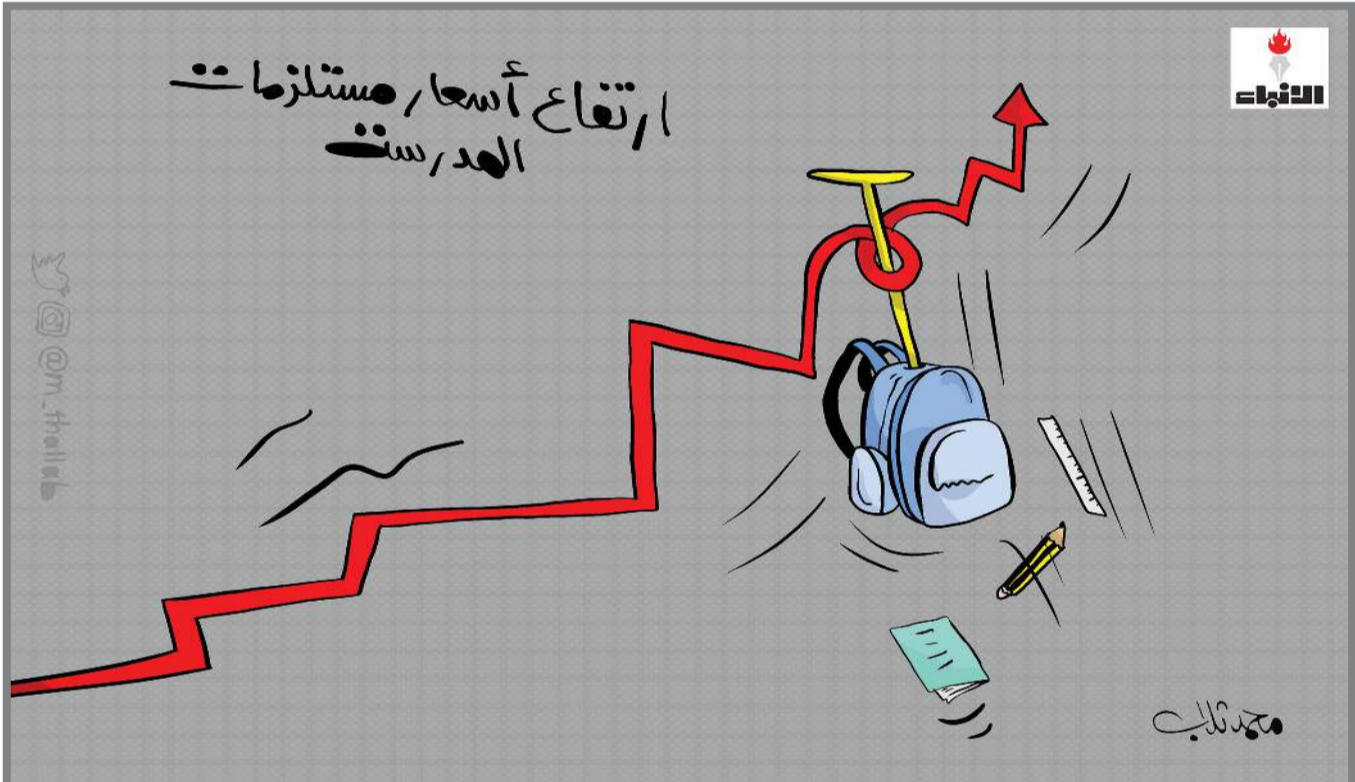
Nermin_alhoti@hotmail.com

أزمة كراسي

متهاكّة ومتلفّة؟ ألم يكن من المفترض على من كان يستخدمها أن يقوم بإصلاحها وترميم بعض أجزاء المعهد. أتذكر هذا الموقف لأن الوزيرة الصباح أثارت نقطة مهمة والتي تعاني منها في جميع المباني التي تحت مظلة التعليم والتربية وهو: «أتم كل سنة تطلبون ترميماً وأثاثاً جديداً ومكيفات جديدة أنا مستغربة! ليش؟» فاجابها العميد في نلک الوقت: حضرتک عارفة الطلبة وإعمالهم وتكسبرهم وإتلافهم لبعض الأشياء. فردت: «ليش أهم طلبة ولا شنو

للك تستحق الكويت والديموقراطية ان تعود للاستقرار وتكتمل المسيرة السياسية على ما نريد بالتكاتف والتعاون من أجل نهضة العهد الجديد بمستقبل راق عامر بالإنجازات الكبيرة. تأمل أن يكون مجلس 2022 بالاتجاه الصحيح نحو انتشار الوطن من مستنقع الفساد وفلول المفسدين وتنظيف الوطن من كل سرقات المال العام وبعودة كل خزائن الدولة لإنعاش الاقتصاد والبناء والنهوض بالوطن، وإقراراً لحقوقنا الوطنية نتفاهل من هذا الافتتاح «البحري» بانتخابات سبتمبر 2022 من أجل مسيرة الكويت جديدة شعاراً للمرحلة السياسية ومستقبلنا، ومن أجل أجيالنا القادمة التي سنتعم بنظام سياسي عظيم بمشيشة الله سبحانه وتعالى، والله من وراء القصد!

بالضبط؟». ومن هنا يأتي الاستفسار: بالفعل ليش كل عام أثاث جديد وترميمات ومكيفات جديدة! أولاً هذا عبء على الدولة بالشراء والتصليح والترميم كل عام في وسط تلك الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم بأكمله، ثانياً وهو الأهم: أين دور الرقابة في هذا الإتلاف؟ بل أين دور التربية وغرس القيم ومنها المحافظة على المال العام في نفوس أبنائنا الطلبة؟ بل السؤال الذي يطرح نفسه: ما وجهة النظر بأنكم تنتظرون عاماً بأكمله للطلب في التصليح أو الترميم أو تغيير الأثاث؟ بل التعجب والاستفسار من مسؤولي التربية: ألا يوجد دور رقابي يراقب على مدار العام جولات رقابية على مباني وزاراتكم؟! وبعدم موضوع المكيفات ليش دائماً تبديل أنتوا تشترون المكيفات بدون كفاءة طال عمرکم؟ بس نبي نفهم! «سلك الختام»: 85 ألف صرف بدل أثاث تالف لـ... المدارس» شمر البلية ما يضحک بأن ما سوف ينظر في طلباتهم كما ذكر في إحدى الصحف هي المدارس الجديدة! قالوها أصلاً: «انفتح يا شريم قال ما من برطم».



السابقة قليل من كثير شاهدته المواطن الكويتي من ممثلي المنتخبين على مدار الثلاثين سنة الماضية، من نواب الأمة الذين انتخبهم المواطن لتحسين أوضاع حياته.. وتنمية مؤسسات الدولة، والتشريع لمصلحة الوطن وإبناء الوطن، وهناك من يقرؤها بأن دخول المعارضة غزيلة سياسية سينيض بتطلعات العهد الجديد من حياة الكويت السياسية. وكمواطن وکاتب كويتي أتابع المشهد السياسي.. وأعرف أن المعارضة في أي نظام تدخل للمشاركة لتصحيح الأخطاء التي ترفضها، وعليه تكون المراهنة على قدرة المعارضة السياسية في الإصلاح من خلال ممارستها الديموقراطية القادمة، وكذلك الحكومة تحت قبة عبدالله السالم، ويجب ألا تكون بالتعطيل ولا بالمحاكمة السياسية، بل بالمحاكاة لواقع الديموقراطية في الكويت.

نسال الله تعالى أن يوفق القيادة السياسية في إدارة عجلة التنمية، وأن تحمل السلطان ثقة القيادة أمانة في إدارة عجلة الاستقرار السياسي وعجلة التنمية لسابق عهدها.

ثانياً: الشباب في الأسرة يبحثون عن جوهر المناسب فيتركون الأسرة ويذهبون مع أصدقائهم والذين قد يكونون أصدقاء سوء فينزلق الأبناء في هاوية المخدرات وهذه كارثة على الأسرة والمجتمع. ثالثاً: ينفق الكويتيون مئات الملايين في مجال السياحة الخارجية ووزارة المالية يفترض أن تستثمر رواتب الموظفين في مشاريع سياحية داخل الكويت بدلاً من هروب هذه الأموال إلى خارج الكويت. رابعاً: السياحة تخلق توازناً متناغماً بين الأمن الغذائي والأمن النفسي لجميع أفراد الأسرة.

خامساً: السياحة تجمع أفراد الأسرة في مكان واحد ويعتادون على ذلك فتزيد المحبة بينهم ويدخل هذا التجمع السياحي الداخلي في قائمة الزكريات الجميلة للأسرة كما هو الحال في الزكريات الجميلة للمدينة الترفيهية التي نمرت وللأسف بقرار ومن دون وجود بديل لها، إلا أن زكرياتها باقية في أذهان روادها القدامى من الأسر الكويتية.

سادساً: المعروف عن أبناء الكويت أنهم يمدعون في كل مجال ويجب على الحكومة دعمهم واستغلال إبداعاتهم وأفكارهم في مجال السياحة الداخلية.

سلطنة حرف



طارق بويسلي

المحاكاة الديموقراطية أم المحاكاة السياسية؟!

في الانتخاب وإعلانهم المشاركة في العملية السياسية، وأيضاً مطالب نواب المعارضة برئيس وزراء شعبي، وصراع أردنا أن نعتبر عودة الرموز والأقطاب إلى المجلس بداية سياسية جديدة في العهد الجديد.

وهنا أتساءل: هل مجلس 2022 سيكون بمنزلة تطبيق على أرض الواقع لمبادئ وبنود الحوار الوطني الذي أسفر عنه عودة رموز المعارضة من الخارج، وهل تغیرت المعارضة بتغير المرحلة، على سبيل المثال، قبول الرموز المعارضين لنظام الصوت الواحد

جوهر الحديث



مفرح التومس العنزي

هينة السياحة الداخلية المعطلة

الصراع، وكانت شواطئ البحر الشمالية ملأها بدليل لها، أما الشواطئ الجنوبية فهي مملوكة لأفراد، والمنافذ عليها قليلة ومزحمة من قبل رواد البحر، علماً بأن الشواطئ في بلاد الكفار مملوكة للشعب وليس للأفراد، إلا أن تقلبات الطقس في بعض الأحيان تفسد الجلوس على هذه الشواطئ فأصطرت الأسرة إلى التنازع باستئجار شاليه أو جاكور، والأثاث ليس لهما معايير جودة فندقية، يعني أنت وحطك، إلا أنها أسوأ الأفضل. ومن خلال الوضع التدرج للسياحة الوطنية في الكويت اتجهت الأسر إلى السفر خارج الكويت وهو الأكثر حظاً

السياحة لا تقل أهمية عن الغذاء والماء والرياضة والمأوى، فهي غذاء النفس، بل هي علاج النفس لكل أفراد الأسرة، فرح الأسرة معاد على روتينه اليومي، إذ يستيقظ في الصباح الباكر ويذهب إلى مقر عمله فيعمل وهو لا يعلم أن جهازه العصبي يعمل بداخله بكامل طاقته، وهذا الأمر يجعل أعصابه مشدودة ونفسيته متقلبة، خاصة إذا كان عمله يتطلب العمل مع الجمهور ونستطيع القول إن من يعمل مع الجمهور مثله كمثل من يدخل يده في جحر ولا يعلم ما سيخرج له.

وفي الكويت وتحت ظل الصراع المزمّن بين السلطتين والنسيان التنازع للسياحة الداخلية تم إفراغ الكويت من جميع المراكز السياحية الداخلية مثل المدينة الترفيهية وحديقة الشعب وملاهي الشعب والإماكن الجميلة التي دخلت الآن في اليوم زمن الطيبين الجميل.

أما في أيامنا هذه فقد أجبر الشعب من باب الاستغلال التجاري بالترفيه في ألعاب القطاع الخاص بالمجمعات التجارية وهي ذات تكلفة مادية عالية وغير مستحقة لأغلبية الأسر الكويتية، إلا أن الأسرة في الكويت بقيت صامدة إلى البحث عن البديل السياحي في ظل هذا

وفقات



د.مطلق راشد القراوي

mqarawi@hotmail.com

أيام الديموقراطية

وهكذا تدور الدائرة وتعود الكرة وتمتلئ الدوابين بكثرة القيل والقال. يكثُر المششاشون والمحلون والكل يقول «الزين عندي والشين حولينا»، ما حد يعلم بالتغيير والمفاجآت، ولا العزم والتحذيرات حتى أن البعض يظن أننا سنسرجع على «طمام المرحوم»، بل تناسوا وعد صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، وجدة سمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد، حفظهما الله، في أن هذه الانتخابات غير، والنتائج مذهلة وكل يفسر عن زنده.

رسالة أرسلها إلى إخواني المرشحين «حطوا بالكم» ترى الدنيا تغيرت والعهد الجديد حذر واستفاد من أحداث الماضي ليجد الحاضر، ومن سقطات الأوس إلى وفقات اليوم، ومن سوء الفساد إلى سلامة العباد، ستقاجاون وتترجعون ولن يبقى في الساحة إلا القوي الأمين والكفاءة العالية، فأصحاب التجارب لا يبدؤون من الصفر، إما أن يدخلوا المعركة بقوة المحارب وشجاعة المجاهد أو «الهنون أبرك ما يكون».

ألم وأمل



د.هند الشومر

اليوم العالمي لصحة المراهقين

يوافق يوم الرابع من سبتمبر اليوم العالمي لصحة المراهقين، وفي هذه المناسبة تقوم جميع الدول بتقييم خدماتها وبرامجها بما يخص المراهقين والشباب ومن ثم تلقي الضوء إعلامياً وسياسياً وفنياً عليها وتجدد الالتزام بالتصدي للتحديات من خلال برامج شاملة تتفق مع الأطر والسياسات والمستجدات العالمية.

وهنا أود الاستفسار إن كانت توجد استراتيجية وبرامج وطنية لصحة المراهقين؟ وهل تعتبر أولوية ببرامج التنمية؟ وما الأهداف والغايات؟ وكيف تتم متابعتها؟ علماً بأن التحديات التي تواجه صحة المراهقين متنوعة وإبعادها خطيرة مثل الإيمان والتدخين والتغذية غير الصحية والعمول البدني، فضلاً عن تحديات العدوى بالأمراض ذات الصلة بصحة وسلوكيات المراهقين مثل العدوى بالإيدز والأمراض المنقولة جنسياً والتي يجب اتباع الشفافية في طرح الأرقام عنها ونشرها.

وهناك بعض التحديات التي يصعب التصدي لها مثل استخدام المنشطات، وخاصة في الأندية الرياضية بهدف بناء وتقوية العضلات، وهذا التحدي لم يتم التعامل معه على النحو المناسب، حيث إن هناك بعض الحواجز الثقافية والاجتماعية التي قد تتعارض مع الشفافية في طرح تحديات صحة المراهقين والتطرق لمؤثراتها.

إلا أن الاستثمار في صحة المراهقين يجب أن يكون أولوية من جانب جميع وزارات الدولة ولا يقتصر على وزارة الصحة فقط وعلى الإعلام مسؤوليات كبيرة في هذا المجال، وكذلك فإن وزارة الأوقاف والدعاة يجب عليهم التوعية بالجانب الروحي لصحة المراهقين، وأتمنى من مجلس الأمة القادم أن يضع صحة المراهقين على قمة أولوياته التشريعية استكمالاً للإنجازات السابقة مثل الفحص الطبي قبل الزواج والتمنى أن تسنم وتنتص للأصوات المراهقين والشباب من الجنسين عند وضع البرامج والخطط في مجال صحة الشباب والمراهقين.

وإن مؤشرات صحة المراهقين مثل معدلات الوفيات والإصابات بسبب العنف والانتحار وتعاطي المخدرات ومعدلات انتشار السممة والتدخين والعمول البدني والتغذية غير الصحية والأضرار المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والحمل في سن مبكرة تستحق الدراسة والمتابعة، وقد يكون الوقت قد حان لإنشاء مركز متكامل لصحة المراهقين. وهذا المركز يمكنه وضع السياسات والبرامج وإجراء البحوث ورصد المؤشرات والوفيات والإصابات لمحتذي القرارات وواضع السياسات ذات الصلة بصحة المراهقين بالإبعاد المختلفة للحملة وبما يتفق مع الهدف الثالث المتعلق بالصحة من الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.